2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
11932	11453	11964	11423	10661	10812	10 544	10315	9 969	10 110	9 493	السكان النشطون الحاليون
41,8	40,7	43,2	42,0	40,0	41,7	41,4	41,7	40,9	42,5	41,0	معدل النشاط (٪)
10 594	10 239	10 788	10 170	9 599	9 735	9 472	9 145	8594	8869	8044	السكان المشتغلون الحاليون
37,1	36,4	39,0	37,4	36,0	37,6	37,2	37,0	35,3	37,2	34,7	معدل التشغيل(٪)
1337	1214	1175	1253	1062	1076	1072	1170	1375	1241	1448	السكان العاطلين عن العمل
461	549	481	507	379	417	233	267	515	530	448	العاطلين عن العمل الذين عملوا بالفعل
34,4	45,2	40,9	40,5	35,7	38,8	21,7	22,8	37,5	42,7	30,9	STR1/ %إجمالي العاطلين عن العمل
11,2	10,6	9,8	11,0	10,0	10,0	10,2	11,3	13,8	12,3	15,3	معدل البطالة (٪)
29,9	25,2	24,8	27,5	22,4	21,5	21,3	23,8	27,4	24,3	31,1	معدل بطالة الشباب (16-24 سنة) (٪)
											الجنس: ذكر
8660	8 517	8885	8393	8038	8261	8025	7 717	7247	7372	6870	السكان المشتغلون الحاليون
954	859	804	888	738	729	7S2	868	1072	988	1199	السكان العاطلين عن العمل
9 614	9 376	9 689	9 281	8777	8990	8777	8585	8319	8360	8069	السكان النشطون الحاليون
9,9	9,2	8,3	9,6	8,4	8,1	8,6	10,1	12,8	11,8	14,9	معدل البطالة (٪)
66,8	66,2	69,S	67,8	65,3	68,9	68,7	69	67,8	69,9	69,2	معدل النشاط (٪)
60,2	60,1	63,7	61,3	59,8	63,3	62,8	62	59,1	61,6	58,9	معدل التشغيل(٪)
											الجنس: أنثى
1934	1722	1904	7781	1561	1474	1447	1428	1347	1497	1 174	السكان المشتغلون الحاليون
384	3SS	371	36S	324	348	3:20	302	303	2S3	250	السكان العاطلين عن العمل
2 317	2 078	2 275	2142	1885	1822	1767	1730	1650	1749	1423	السكان النشطون الحاليون
16,6	17,1	16,3	17	17,2	19,1	18,1	17,4	18,3	14,4	17,5	معدل البطالة (٪)
16,4	14,9	16,6	IS,8	14,2	14,2	13,9	14,1	13,6	14,8	12,4	معدل النشاط (٪)
13,6	12,3	13,9	13,1	11,8	11,S	11,4	11,6	11,1	12,6	10,2	معدل التشغيل(٪)

خلال سبتمبر 2015 ، بلغ حجم السكان الناشطين اقتصادًيا 11932000 نسمة مع حجم الفئة النسوية الذي بلغ 2317000 أي ما يعادل 19.4 %من إجمالي هذه الفئة

و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41.8 %مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66.8 % لدى الذكور و 16.4 %لدى الإناث

بصفة عامة، تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014 حيث بلغت نسبة هذا التزايد 4.2 ، %و هو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479000شخصا. و تعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة و فئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية .

و بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10594000شخصا، أي بنسبة 26.4 % من إجمالي السكان . يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1934000مشتغلة و هو ما يمثل 18.3 %من إجمالي اليد العاملة . أما نسبة العمالة – المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالًي السكان البالغين 15 سنة فأكثر– فقد بلغت 37.1 %على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 0.7 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء و التي ارتفعت بـ 1.3 نقطة حيث انتقلت من 12.3% إلى 13.6 % خلال نفس الفترة.

و تظهر النتائج أن الأجراء يمثلون ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن عشرة 69.8 %و ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان مشتغلات من ضمن عشرة 78.8%من جهة أخرى نسجل ارتفاعا في حجم المستخدمين و أصحاب المهن الحرة مقارنة بسبتمبر 2014(231000)و كذلك ارتفاع عدد الأجراء (زيادة بـ 134000مقارنة بنفس الفترة) بينما شهدت فئة المساعدين العائلين تراجعا بلغ 10000 .

و تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع و الذي شّغل 61.6 % من إجمالي اليد العاملة ،يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16.8%ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.0 %، و أخيرا القطاع الفالحي بنسبة 8.7 %.

و يظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يشّغل 58.0%من إجمالي اليد العاملة و هو يوافق حجما بلغ 6139000 مشتغلا ، مسجلا بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014 و نلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام (64.1 %من إجمالي اليد العاملة النسوية)

و بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر بـ 1337000 شخصا ، و بلغ بذلك معدل البطالة 11.2% على المستوى الوطني ، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و بلغ 9,9 %لدى الذكور و 16.6% لدى الإناث .

و تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور و الذي عرف ارتفاعا بلغ 0.7 نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر بـ 0.5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن و المستوى التعليمي و الشهادة . أما معدل البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) فقد بلغ 29.9 %.

و تظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر 2014 وسبتمبر2015 ، حيث انتقل من 16.4 %إلى 14.1 %بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1.2 نقطة حيث انتقل من 8.6 % إلى 9.8 ، % و عرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا هي الأخرى في هذا المؤشر بلغ 0.7 نقطة خلال نفس الفترة .

و تجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 55.7 %من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة و هو ما يعادل 745000شخصا ، بينما 23.3 %حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني ، أما أصحاب الشهادات الجامعية و المعاهد العليا فيمثلون 21 %من إجمالي هذه الشريحة

كما تظهر النتائج أن بطال واحد من ضمن أربعة هو في حالة بحث عن عمل منذ أقل من سنة (25.8%) و هو ما يعادل 336000 شخصا ، أما البطالة الطويلة الأمد (البحث عن منصب لمدة سنة أو أكثر) فهي تمس 71.2%من إجمالي هذه الفئة .

و من جهة أخرى بلغ حجم فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا 461000شخصا ، و هم يشكلون 34.4 % من إجمالي البطالين . ثلث هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجراء غير دائمين و 68.5 %كانوا يشتغلون في القطاع الخاص.

أما فئة السكان التي تندرج فيما سمى "بحيز البطالة" و التي يعرفها المختصون بكونها تلك الفئة في سن النشاط الاقتصادي (16-59 سنة) و التي صرحت أنها مستعدة للعمل إلا أنها لم تقم بإجراءات للبحث عن منصب شغل خلال الشهر الذي سبق المسح (سبتمبر 2015) فقد بلغت 939000شخصا : 399000 ذكرا و 540000 أنثى .

تتميز هذه الفئة بكونها شابة (50.2 %لم يتعدوا الثلاثين من العمر) و ثالث أرباع هذه الفئة لم تتعد سن الأربعين، كما تتميز بمستوى تعليمي متدني نسبيا: 71.7 %ليس لديهم أية شهادة و 58.1 %لم يتعدوا مستوى التعليم المتوسط .

و من بين هذه الفئة 18.6 %أي ما يعادل 175000 شخصا لم يقوموا بمساعي للبحث عن منصب شغل خلال شهر سبتمبر 2015 لاعتقادهم بعدم وجود مناصب شغل شاغرة ، 9.2 %لم يجدوا مناصب عمل في الماضي و 25.8 %منهم قد قاموا بمساعي للبحث عن منصب شغل قبل سبتمبر 2015.

4. تقييم مؤسسات سوق العمل:

1.4 الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية.

أ-التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة (IAIG)

يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل وكذا العاطلين عن العمل،حيث يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية و يعتبر هذا النوع من الشغل حل مؤقت أي لا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

كما تحدد الإستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة و يعطى حق الإستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا .

و قد سمح جهاز التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة في ظل ظرف اقتصادي و اجتماعي صعب بالتخفيف و لو بصفة ضئيلة من آثار البطالة و الفقر .

ب-الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 ، يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة و الضعيفة وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة و الغابات

حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية و لا معدات ضخمة، و تتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية و هي:

الوزارة المكلفة بالعمل

الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

ج- إدماج حاملي الشهادات (pid) : كانت تعرف قبل سنة 2008 بعقود ما قبل التشغيل يستفيد منها حاملوا الشهادات الجامعية وهي عبارة عن عقود تشغيل مؤقتة يستفيد من خلالها طالب العمل من عقد عمل لمدة

سنة قابلة للتجديد سواء كان العقد مع مؤسسة تابعة للقطاعات الإدارية او المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بشقيه الخاص والعام,

وتكون الاستفادة من هذا البرنامج على حسب الشهادة المحصل عليها

د- برنامج الإدماج الاجتماعي (dais).

وكانت تعرف فيما قبل بمنحة الإدماج للنشاطات الاجتماعية (pais) ويستفيد منه طالب العمل من عقد لمدة سنة قابلة للتجديد حيث يتقاضى مبلغ 6000 دج ومع إقتطاع مصاريف التأمين تصبح 5460 دج هذا البرنامج يستفيد منه حملة شهادات التكوين المهني وكذا المنقطعون عن الدراسة وأصحاب الوضعيات الهشة اجتماعيا والذين يكون سنهم أقل من 40 سنة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

حصيلة مناصب الشغل المستحدثة الى غاية 31.12.2017

حصيلة مناصب الشغل حسب صيغ التمويل	
صيغ التمويل	**عدد المناصب المستحدثة**
تمويل لشراء مواد أولية	1 120 395
تمويل ثلاثي "الوكالة-البنك-المستفيد"	120 346
المجموع	**1 240 741**

حصيلة مناصب الشغل المستحدثة حسب الجنس	
الجنس	**عدد المناصب المستحدثة**
النساء	780 841
الرجال	120 346
المجموع	**1 240 741**

2.4 الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- ✓ الوكالة الوطنية للتشغيل
- ✓ أجهزة ترقية الاستثمارات.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعه من:

* مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).

* امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الإستغلال).

* الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

المشاريع الممولة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

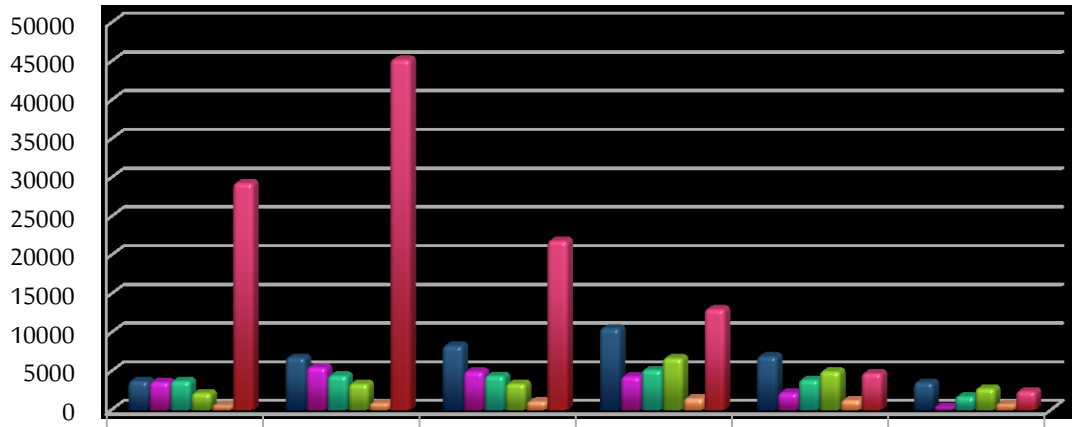

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
agriculture	3686	6705	8225	10487	6862	3479
artianat	3559	5438	4900	4255	2170	320
BTPH	3672	4375	4347	5106	3838	1672
Industrie	2118	3301	3333	6614	4913	2720
professions libérales	569	826	1042	1450	1205	716
services	29228	45167	21792	12944	4688	2355

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI):

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها، وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها :

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها.

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

-- أن يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، إعداد الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل.

تعتمد الوكالة لترقية الاستثمار على دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية وفق المستويات التي يوضحها الجدول التالي:

مستويات تمويل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

بيانات التصريح بالاستثمار 2016

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	7015	%97.6	1 509 264	82.1%	147 752	89.9%
الاستثمار الاجنبي	170	%2.4	329 781	17.9%	16 662	10.1%
المجموع	7185	%100	1 839 045	100%	164 414	100%

حسب نوع النشاط

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	209	2.91%	67 530	3.67%	3 646	2.22%
البناء	912	12.69%	92 621	5.04%	15 204	9.25%
الصناعة	2 509	34.92%	1 116 955	60.74%	94 134	57.25%
الصحة	142	1.98%	47 525	2.58%	3 981	2.42%
النقل	2 061	28.68%	119 162	6.48%	13 683	8.32%
السياحة	298	4.15%	203 560	11.07%	15 647	9.52%
الخدمات	1 054	14.67%	191 691	10.42%	18 119	11.02%
المجموع	7 185	100%	1 839 045	100%	164 414	100%

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) :

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي ،كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

كما كلف الصندوق (CNAC) بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة.

الفترات	2007-2005	2008(السداسي الأول)
عدد المشاريع	7569	1786
عدد مناصب الشغل	20757	2398

الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

أنشأت في سبتمبر من سنة 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب ، العرض ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط. وبذلك فإنها تقوم بمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التشغيل. ونشير إلى أنه تم أنشاء وكالات جهوية في كل ربوع الوطن من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة، قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة

الطلب على العمل(جانفي 2018) هو 1193492

62% : بدون مؤهل

19 %: مؤهل من التكوين المهني

19%: مؤهل من التعليم الجامعي

عرض العمل (جانفي 2018) : عدد عروض العمل 41 416

القطاع الخاص : 33 038 80%

القطاع العام : 8 378 20%

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه المطبوعة الإحاطة بمعظم الموضوعات المتعلقة بمقياس إقتصاديات البطالة والتشغيل من خلال تقديم المفاهيم الأساسية لاقتصاديات العمل والتحليل الوصفي والبياني لمواضيع الطلب على العمل وعرض العمل وكذا الأجور ، كما حاولنا الإشارة الى رأس المال البشري والتعليم لعلاقته الوطيدة بالتشغيل وتطرقنا الى مفاهيم حول البطالة ،أسبابها وأثارها كما تم تحليل الاتجاه العام لسياسة التشغيل في الجزائر و كذا مؤسسات العمل في الجزائر ووحاولة تقييم أدائها .

قائمة المراجع:

الكتب :

1. عبده عيسى، يحيى أحمد إسماعيل،(1983)، العمل في الإسلام، القاهرة، مصر، دار المعارف،
2. نعمة الله نجيب إبراهيم،(1997)، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (1997) ، النظرية الاقتصادية الكلية، دار معيد للكتب، مصر.
4. محمد طاقة و آخرون، اقتصاديات العمل(2008) إثراء للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن الطبعة الأولى.
5. مدحت القريشي (2007) ، إقتصاديات العمل، دار اليازوردي العلمية الطبعة الأولى

الأطروحات والرسائل:

1. عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد،(2003) العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، سبتمبر.
2. دحماني محمد ادريوش (2013)، إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان
3. قصاب سعدية (2006) ، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر
4. بن طجين محمد عبد الرحمان (2011) ،دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المقالات العلمية :

1. عصام مندور (2017) إقتصاديات العمل ،منتديات التعليم عن بعد
2. محمد إبراهيم مقداد، مازن أبوحصيرة (2013) ،إقتصاد العمل ،كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة ،قسم الاقتصاد.
3. لطرش الطاهر(2011) الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل المدرسة العليا للتجارة – الجزائر
4. منظمة العمل العربية(2010) التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية) قضايا ملحة(، الحور الخامس حول التصنيف العربي المعياري للمهن، الجيزة، .جمهورية مصر العربية.
5. الديوان الوطني للاحصائيات (2015) تقرير حول النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر2015 ، http://www.ons.dz/
6. المعهد العربي للتخطيط (2006) ،" تحليل البطالة"، سلسلة جسر التنمية، العدد58 ، الكويت

References:

1. Schultz w teadore (1997) , education and economic growth UNESCO paris 1997 .
2. cohn,el chanan (1979), the economics of éducation ,ballinger publishing company U.S.A .
3. Barro, R. J., & Lee, J. W. (1993). Losers and winners in economic growth. The World Bank Economic Review, 7
4. Hicks, N. L. (1979). Growth vs basic needs: Is there a trade-off?. World Development
5. LAHCENE Bouriche, Chaib Bounoua(2010) Les déterminants du marché du travail en Algérie : Une analyse quantitative des structures de l'offre et la demande d'emploi (1980-2009) Les Cahiers du MECAS

Site électroniques :

1. Office National Des Statistiques (Algérie): www.ons.dz
2. Agence Nationale De L'emploi http://www.anem.dz/ar/stats Information Statiqtiques
3. Agence Nationale De Développement De L'investissement http://www.andi.dz/index.php/fr/
4. Agence Nationale De Soutien A L'emploi Des Jeunes http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/
5. Caisse Nationale D'assurance Chômage https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx
6. Agence Nationale De Gestion Du Micro-Credit

https://www.angem.dz/